

العنوان:	الموسوعة السياسية المعاصرة (الحلقة 21)
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الجمال، أحمد مختار
المجلد/العدد:	ع 150
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	صيف
الصفحات:	111 - 121
رقم MD:	173975
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الثورات، الموسوعات السياسية، المصطلحات السياسية، العلوم السياسية، المصطلحات العربية، المصطلحات الانجليزية، مفهوم الثورة، دور القوات المسلحة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/173975

الموسوعة السياسية المعاصرة

(الحلقة ٢١)

د. أحمد مختار الجمال

مفكر ودبلوماسي مصري

مفهوم الثورة : Concept of a Revolution

الثورة هي تغيير جذري في معدلات القوة أو الهياكل التنظيمية، وتتم في فترة قصيرة من الزمن. فالثورة بمعنى آخر هي النبذ الكامل للوضع الراهن. وهي حركة سياسية تحل محل حكومة قائمة ويكون لها مبادئ مختلفة بشكل كبير. والثورات هي حقيقة من حقائق الحياة. وجميع الدول الكبرى تقريباً في عالمنا المعاصر قد ولدت من رحم الثورات. وقد شهد القرن العشرون وأوائل القرن الحالي عشرات الثورات، بعضها كانت موفقة والأخرى لم توفق. وليس هناك ما يشير إلى أننا قد وصلنا إلى نهاية التجربة الثورية. فاحتمال قيام الثورات قائم ما دام هناك استبداد وطمع وفساد تقوم به أقلية على حساب الأغلبية بوسائل قمعية شتى.

ويرى المتخصصون في هذا المجال أن طبيعة الثورات هي أنها إطاحة مفاجئة وجذرية للهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العملية التاريخية. ولا يمكن القول بأن هناك ما يفصل التطور (أو الإصلاحات) عن الثورة. فالتغيرات الاجتماعية التاريخية الكمية تحدث بالطبع في التاريخ، كما تحدث التغيرات الثورية النوعية. وغالباً فإن تلك التغيرات الأولى تعد وتمهد للتغيرات الأخرى في فترات التحلل لنوع معين من الإنتاج. فعلاقات القوة السياسية والاقتصادية يمكن أن تتآكل أو أن تضعف أو تواجه بالتحدي، أو تتحلل ببطء بسبب علاقات الإنتاج والقوة السياسية للطبقات الثورية التي تنشأ بينها. وهذا بوجه عام ما يميز الفترات السابقة على الأزمات الثورية. ولكن تآكل وتحلل نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي معين يبقى مختلفاً أساساً عن الإطاحة به. فالتطور ليس مماثلاً للثورة.

فالإطاحة المفاجئة بالهياكل الحاكمة هو سمة رئيسية للثورة. والسمة الثانية هي الإطاحة بالنظام عن طريق تعبئة شعبية ضخمة، ومن خلال تدخل نشيط مكثف لجماهير كبيرة من الناس العاديين في الحياة السياسية والنضال السياسي ورفضهم ما هو قائم بكل تفاصيله بعد أن عانوا منه ولم تجد أية وسائل لتغييره إلا بالثورة السلمية عليه والإطاحة به.

ولكن الثورات تتراوح بين الثورات السلمية نسبياً كتلك التي أطاحت بالنظم الشيوعية والثورات العنيفة مثل الثورة الإسلامية في أفغانستان، مع استبعاد الانقلابات والحروب الأهلية وأعمال التمرد، التي لا تهتم ببذل أي جهد منظم لتغيير الأحوال والمفاهيم. وكذلك التحولات السلمية نحو الديمقراطية من خلال تدابير مؤسسية مثل الاستفتاءات والانتخابات الحرة، كما حدث في أسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانيس فرانسيس فرانكو رئيس الجمهورية.

وستبقى الثورات من حقائق الحياة بسبب الطبيعة البنيوية للعلاقات السائدة الخاصة بالإنتاج وعلاقات القوة السياسية، ولأن هذه العلاقات بنيوية، ولأنها لا تختفي هكذا، ولأن الطبقات الحاكمة تقاوم التخلص التدريجي من هذه العلاقات حتى النهاية، فإن الثورات تعتبر الوسيلة المحدية التي تستخدم للإطاحة بهذه العلاقات وفوراً. أما إقامة علاقات جديدة تتمشى مع أهداف الثورة فهي التي تحتاج إلى وقت طويل ونفس طويل وإصرار ومثابرة حتى لا تعود إلى سابق عهدها تدريجياً ويكون في ذلك إجهاض للثورة.

ومن المهم دراسة سيكولوجية الجماعة، وهي في الثورات عبارة عن الجماهير المحتشدة والشعور بالنشوة بين أفرادها وهم متواجدون بين الجماعة في الشارع، وقد توحدت أهدافهم وانفعلت مشاعرهم. وهذه المشاعر القوية تنتاب كل فرد بقوة كبيرة لم يعدها في نفسه من قبل وتبث فيه الروح الثورية والرغبة في التمرد على الأنماط السائدة. وفي خضم هذه الانفعالات الشديدة الجائحة غير المألوفة تصبح للأحكام معنى.

وقد أصبح القيام بالثورات من القضايا المطروحة علمياً للدراسة وخاصة من زاوية: لماذا نجحت أو أخفقت الثورات في العالم؟. ويحاول الدارسون أن يصلوا إلى نظريات في هذا الشأن. فالثورات ليست ظاهراً خارقة تنزل من السماء ولكن يقوم بها بشر يخضعون لتصرفات وسيكولوجية

البشر ويشورون على أوضاع غير مواتية ويطالبون بالتغيير والإصلاح ويرون أن ذلك لن يتم إلا بإسقاط النظام الذي ركب رأسه لسنوات وراوغ ولم يغير أو يصلح ولجأ إلى العنف والقمع وسمح بالفساد.

في كتاب لمانديلا زعيم جنوب إفريقيا بعنوان "أحاديث مع النفس" (٢٠١٠) قدم نموذجاً للثورات ذات التأثير القوي وقال إن هناك أموراً حيوية لا بد من أخذها في الاعتبار عند القيام بثورة. وهي:

أولاً: التنظيم الجيد هام جداً. فلا بد من أخذ كل الاحتياطات لضمان النجاح. ويجب وجود شبكة في طول البلاد وعرضها. وكثير من الثورات فشلت لأن كل الأطراف والأطراف لم تشارك فيها. فلا بد من الابتعاد عن أن تكون الانتفاضة محلية. كما أن الثورة يجب أن تنظم بطريقة تضمن استمرارها. ولا بد من خطة عامة تضم كل العمليات اليومية. وأن توجد خطة عامة أخرى للأسابيع الثلاثة أو الشهور الثلاثة القادمة. ولا يجب القيام بعمل مجرد القيام به. فأي عمل فردي يجب أن يتم لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، وأن يراعى مدى الوعي السياسي للجماهير وتعبئة الحلفاء في الميدان الدولي.

ثانياً: التوقيت أمر جوهري في اختيار موعد القيام بالثورة وانتهاز الفرص المتاحة وضرورة أن يقوم زعماء الثورة بتحليل دقيق للموقف قبل البدء بالثورة.

ثالثاً: تعبئة رأس المال البشري والتخطيط بحيث يظهر للعدو أن قوة الثورة لا تنتهي. (فمن يسقط من الضحايا يجلب محلهم آخرون فوراً). وأن يؤخذ في الاعتبار أنه كلما طال مدة الثورة كلما استمرت المذابح وشعر الناس بالملل والإنهاك. ولا بد من أن يوضع في الحسبان أنه ستكون هناك عمليات متنوعة وقاسية للانتقام من السكان. ويمكن تجنب ذلك بالاختيار الدقيق للأهداف. ومن الأفضل الهجوم على أهداف بعيدة عن السكان وتكون هذه الأهداف قريبة من العدو. فالثورة تفشل إذا لم تتخذ إجراءات احتياطية ضرورية تساعد على النجاح.

رابعاً: لا بد أن يحاول الثوار الحصول على تأييد الشعب مع توازن جيد للطبقات الاجتماعية، وأن تكون قاعدة التأييد من بين عامة الناس من الفقراء والأمينين. ولكن لا بد أيضاً من إشراك المثقفين. وفي كل الأنشطة والعمليات لا بد من إشراك المثقفين والجماهير – من فلاحين وعمال، وإيجاد انسجام قوي بين الوفد الخارجي الممثل للحركة الثورية والقيادة العليا في الداخل. ويحتوي كل منهما على أطقم من العاملين متشابهة ومتقدمة ومتعاونة. ويجب أن تكون خطة الثوار هي تدمير شرعية الحكومة وإقامة شرعية شعبية. ويكون الهدف أن تنمو قواتك بينما تضعف قوات العدو.

لماذا تفشل الثورات؟ Why Revolutions Fail?

الثورة تواجه احتمال الفشل إذا كان هناك مائة قائد لها ومائة أجنحة مختلفة.

رأينا عدداً من المحاولات الجادة التي وضعت لها إستراتيجيات في المظاهرات الشعبية والإضرابات العامة والمقاطعة والعصيان المدني ولكنها مع ذلك فشلت في أن تحدث تغييراً ثورياً. مثلاً في بورما عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٧، وفي فلسطين خلال أواخر الثمانينات في الانتفاضة الأولى وفي الصين في ميدان تيانانمين، وفي إيران وروسيا البيضاء (بيلاروسيا) في آخر انتخابات. فما هي العوامل المشتركة في هذه الحالات الفريدة التي أدت إلى فشلها في خلق قوة شعبية قوية كافية لكي تغير النظام الجديد؟

يرى بعض المحللين السياسيين أن هناك خمس استجابات تفسر لماذا تفشل محاولات معينة في القيام بثورات شعبية. منها أن النجاح إنما يتحقق من إقامة تحالفات عريضة بين مختلف القطاعات التي في الظروف العادية لا تتعاون مع بعضها. ومع هذا فإنه طالما أن الأشخاص القياديين في الحكومة يتمتعون بوحدة سياسية داخلية قوية وسيطرة كاملة على جهاز الأمن فإنه من الصعب إحداث التغيير.

ولكن التغيير من خلال ثورة شعبية يتطلب مستوى معيناً من التفكك وعدم الوحدة داخل جهاز الحكومة القائمة. بما يتيح للشخصيات في المستوى الأعلى أن تحدث تغييراً في مواقفها. وقد

يكون الدافع لذلك أسباباً انتهازية، ولكن هذا لا يهم. والتغيير الثوري لا يمكن تحقيقه في أسابيع قليلة، ف وراء الثورات الشعبية الناجحة غالباً ما تكون هناك سنوات سابقة من التعبئة. فالمجتمع المدني يجب أن يبني نفسه ويخطط ويستعد للإقدام على العمل في الوقت المناسب. والقيادة المتوازنة الجيدة هامة جداً. فالأمر لا يتعلق فقط بالخروج إلى الشوارع للتظاهر أو الاحتجاج والاعتصام ولكن بأن يتم ذلك في التوقيت المناسب. ولا بد للتحسب لما تمارسه بعض القوى الخارجية من نفوذ في الداخل. كما لا بد من تجنب المجادلات والمناظرات السياسية العلنية على وسائل الإعلام منعاً للبلبللة وكشف أسرار الثورة.

في الثمانينات انبهر العالم عندما قام شعب ألمانيا الشرقية بتحطيم حائط برلين، وعندما قام شعب الفلبين بحركة أطاحت بالدكتاتور فرديناند ماركوس. ولكن في الوقت نفسه كانت هناك حركات مقاومة مدنية خلال تلك الفترة فشلت في تحقيق التغيير السياسي. وركز الباحثون بوجه خاص على الانتفاضات الناجحة غير العنيفة. ولم يكن هناك اهتمام بتلك الحركات التي عقدت عليها آمال عريضة ولكنها لم تحقق أهدافها.

ولكن هناك أشياء لم تتغير على الإطلاق خلال بعض الثورات. مثلاً في الثورة الفرنسية فإن حياة المزارعين، وخاصة المتواجدين في مناطق نائية عن العاصمة، لم تتغير وبقيت أحوالهم المتردية كما هي. بل يقال إن بعضهم لم يكن يعلم أنه قامت ثورة أساساً في باريس. وهناك عدد من العائلات الفرنسية الارستقراطية التي احتفظت أعضائها بثرواتهم كاملة دون أن يمسسها أحد. وهنا يوجه بعض الباحثين عدة أسئلة ذات مغزى: ما هو تأثير الثورة على حياة المزارعين؟ هل أثرت بشكل كبير على أحوال السكن والمعيشة؟ وإذا كانت هذه الثورة قد أفادت الناس بوجه عام فماذا كان تأثيرها على أولئك الذين نزحوا من الريف إلى المدن؟ وما هي رؤوس الأموال التي مولت الثورة الفرنسي؟، وكيف أنها أتت من تجارة العبيد. وكم عدد أفراد الطبقة العليا من الملاك الذين استثمروا أموالهم بشدة في الصناعات الجديدة وسيطروا عليها؟

وتتولد مشاعر الإحباط عندما لا تنجح الثورة في تحقيق أهدافها، كما حدث بالنسبة لبعض ثورات الربيع العربي. مثال ذلك شعور المرأة العربية بأن هذه الثورات لم تأت لها بحقوق

إضافية عن العهد القديم بالرغم من مشاركتها الفاعلة في الثورات تنظيمياً وميدانياً، بل على العكس أصبحت مستهدفة أكثر نتيجة لتوغل التيار الديني المتشدد. وينتاب الفنانين نفس مشاعر الإحباط من إمكانية التضييق على حريتهم في التعبير. كما يسود شعور بين الثوار أنفسهم بأنهم لم ينالوا ما يستحقونه من تولي مناصب في السلطة والمشاركة في الحكم. ويجأر أهالي الشهداء والمصابين بأنهم لم يعوضوا بما يتناسب مع تضحيات بنبيهم ويطالبون بالثأر ممن تسببوا في فقد أعزائهم. وبوجه عام يشعر شعب بأكمله أحياناً بأنه لم يستفد شيئاً من ثمار الثورة التي عول عليها الآمال، وإنما الكل يعاني من ارتفاع الأسعار وتوقف الأعمال وضالة الأجور والبلبلة في الأفكار والمواقف. ويتمثل خطورة ذلك في قبول بعض الحلول الوسط.

لماذا تنجح بعض الثورات؟ Why Some Revolutions Succeed?

إن قدرة أية حركة على تجميع تآلف واسع "حتى لو كان سلبياً" من جماعات داخلية متباينة ومؤيدين خارجيين، ومنهم جماعات نخوية وطبقة متوسطة قد يعتبر أمراً جوهرياً لنجاح الثورة. ويرى باحثون أن نجاح أية حركة ثورية لا بد أن يتوفر لها ثلاثة عناصر حتى تنجح: التوحيد حول رؤية للمستقبل وهي في معظم الحالات ديمقراطية دستورية - وقيادة رشيدة للفترة الانتقالية - ومجموعة متنوعة من التكتيكات التي لا تستخدم العنف والتي تؤدي إلى إرباك النظام السائد، مع التخطيط لكيفية استخدام هذه التكتيكات بنظام يؤدي إلى الحد الأقصى من التأثير إلى أن يسقط النظام.

وإذا فكرنا لماذا تنجح ثورة ما نجد أن الشعب يكون قد وصل إلى نتيجة هامة يؤمن بها بقوة وتتكون لديه قناعة بشأنها وهي أنه لا توجد مجموعة خاصة منا لحكماء الذين لديهم القول الفصل، وإنما الشعب وحده هو المسئول والقادر على أن يشكل مصيره بنفسه، وأن يكافح من أجل تحقيق الحرية والعدالة والازدهار والاستقرار. ولما كان من الصعب الإيمان بأن أحداً يمكن أن يدعي أن لديه وحده الحكمة والمعرفة، لهذا يرى المحللون وجهاة إصرار الشعب على أن يتمتع بحرية التعبير بحيث يفكر فيما يجب أن يفعله كأمة وكأفراد، وكيف يفعله، فلا بد أن يكون له حق الاجتماع، حتى يفكر معاً بدون تدخل من طرف خارجي، وأن يكون له حق المقاضاة إذا شعر بأن

حقوقه تسلب، وأن يشعر بأنه آمن على نفسه وبيته وأوراقه، وأنه لا أحد ولا جهة ما لها حق أن تفتشه أو تعتقله إلا طبقاً للقانون، بحيث يمكنه أن يفكر لنفسه بما يرى أنه يتمشى مع مصالحه.

وتدلنا سجلات التاريخ السياسي أنه في السنوات الخمسين الأخيرة نشبت ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ثورة ناجحة. مثال ذلك الإطاحة بميلوسوفيتش في صربيا، والقضاء على الفصل العنصري (الأبارتيد) في جنوب إفريقيا بعد اشتداد الحركة الدولية والداخلية المكثفة ضد هذه الممارسة البشعة في حق الإنسانية مما جعل من المستحيل أن يستمر نظام الحكم العنصري. كما شاهدنا العديد من الحالات في أوروبا الشرقية (السابقة) في ١٩٨٩ - ١٩٩٠ كما هو الحال في بولندا وألمانيا الشرقية للخروج من أسر الاتحاد السوفيتي والروس والشعور بالاستقلال والحرية. كما لمسنا عدة حالات مشابهة في جورجيا وأوكرانيا. بل وصل الأمر بهذه الدول المستقلة إلى أن اختارت عضوية الاتحاد الأوروبي.

وهناك مثال جيد يقدمه الباحثون وهو الإطاحة بماركوس في ١٩٨٦ في الفلبين، ويتضمن عدة عوامل مثل: التحالفات بين الكنيسة الكاثوليكية (والتي لم تكن متحدة وإنما منقسمة على نفسها)، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال (الشركات) الذي تكون بعد مقتل زعيم المعارضة نينو أكينو في ١٩٨٣ على يد النظام الحاكم. وخلال السنوات الثلاث تم بناء المعارضة وجماعات من المقاومة الرمزية السلمية التي بدأت تظهر تضامنها علناً (مثل تعليق الأعلام الصفراء على نوافذ البيوت خلال المظاهرات). ولكن الأمر تطلب تمرداً في الجيش قادة الجنرال فيدل راموس حتى يخرج كل الشعب إلى الشوارع في فبراير ١٩٨٦ بعد تزوير الانتخابات، واستغل المجتمع المدني والكنيسة الفرصة لإسقاط ماركوس بشكل جيد. ولكن ماركوس حاول أن يتمسك بالسلطة خلال الاحتجاجات، إلى أن اقتنع الرئيس الأمريكي ريجان برأي سفيره في مانيلا بأنه يجب وضع حد للتأييد الأمريكي لماركوس.

وتمثل خلفية السيناريو بأكمله موقفاً كارثياً لعدد كبير من الناس وللفساد على مستويات لم يكن أحد يتصورها، مما أفقر الشعب وخلق مشكلات ضخمة بالنسبة لقطاع الأعمال. وأخيراً تقدمت أرملة الناشط السياسي كوري أكينو كمرشحة للرئاسة لتفقد البلاد وتخرجها مما هي فيه من

فوضى. وكان ينظر إليها على نطاق واسع بأنها ربة بيت سياسية (وهو تصور استخدمه بشكل جيد القائمون على حملتها الانتخابية) فقد كانت من نخبة السيدات العاملات، ولكنها لم تكن ممن يخلطون التجارة بالسياسة.

ويرى بعض الباحثين أن هناك جانباً هاماً للتغيير من خلال قوة الشعب وهو الرغبة في تجميع الشركاء والفرقاء فيما تسمى "تحالفات غير مقدسة". فالهدف من الثورة هو هدف أساسي واحد: إحداث التغيير. ولهذا فإن إقحام قضايا أخرى في بادئ الأمر يؤدي إلى التفكك وليس الوحدة ويضعف الثورة. وفي بعض الدول كما في الفلبين وإيران مثلاً لم تتوقف الاحتجاجات الشعبية. ولكن لا يوجد تأييد واسع النطاق ولا إجماع على ضرورة إحداث التغيير. كما أن الاحتجاجات مرتبطة بشكل وثيق بالانتخابات والتفضيلات السياسية. ومن السهل على الزعماء أن يحولوا اهتمام الشعب إلى مصالح القوة السياسية وليس إلى قضية تزوير الانتخابات والتحديات الحقيقية التي تواجهها إيران.

وفي المجتمعات المتجانسة من الأسهل نسبياً للمعارضة أو أي حركة إصلاح أن تتفق على مجموعة من المظالم والمطالب السياسية. ولكنه من الأصعب أن يحدث ذلك في المجتمعات غير المتجانسة، حيث الجماعات والطوائف والأجناس والديانات العديدة لها أولويات مختلفة ورؤى متباينة عن المجتمع والمستقبل. ومن الأسهل على الحكام في الدول غير المتجانسة أن يجبطوا المطالبة بالتغيير الاجتماعي والإصلاح السياسي باستغلال الانقسامات العديدة الموجودة في مجتمعاتهم. وقد فطن الاستعمار الغربي لأهمية ذلك بمقولته الشهيرة الشريرة: "فرق تسد" بتشجيع الأقليات على الفرقة والانقسام والتمرد باسم حقوق الإنسان، ليس حباً فيهم أو لتخليصهم مما هم فيه من سوء معاملة واضطهاد من الأغلبية أو النظم المستبدة، وإنما ليحكم سيطرته على الشعوب المحتلة.

هذه الخيارات لم تكن متاحة أمام الرئيس المخلوع حسني مبارك ولا الرئيس التونسي الهارب زين العابدين بن علي، فالشعبان في مصر وتونس من الشعوب المتجانسة، بينما نجد أنه في ليبيا لعب معمر القذافي على النعرات القبائلية وسقط عدد كبير من الضحايا ولكن صمود المقاومة وتدخل قوات حلف الأطنطي بطلعاته الجوية أحبط مسعاه. بينما استطاع بشار الأسد أن يستغل

عدم تجانس الشعب السوري لمصلحة بقاء نظامه أكبر مدة ممكنة وخاصة لعزوف معظم الدول عن التدخل الخارجي لأسباب مختلفة. وفي لبنان تنحصر السياسة في الطائفية، وفي الأردن فإن المشكلات السياسية والاقتصادية لا ترى إلا من منظور الانقسامات الأردنية الفلسطينية. وفي اليمن حيث الشعب مسلح فإن المطالب السياسية تحبط باستغلال الخلافات القبلية والطائفية الإقليمية. والجماعات الدينية والإثنية الهامة محرومة من حق التصويت في الدول العربية التي بها عدد كبير من أتباع المذهب الشيعي أو الأكراد أو البربر، دون أن يكون لهم نفس الحقوق السياسية لباقي السكان. ولكن أصبح من العسير الآن تجاهل مطالب هذه الجماعات وخاصة على ضوء استغلال الدول الخارجية نقطة الضعف هذه في إملاء سياساتها.

دور القوات المسلحة في الثورات Armed Forces Role in Revolutions

منذ السنوات الأخيرة للحرب الباردة قامت حركات ثورية ديمقراطية قوية تسعى إلى الإطاحة بنظم سلطوية في عدد كبير من الدول. ومثل هذه الحركات نجحت في بعض المناطق ومنها الفلبين (١٩٨٦) وكوريا الجنوبية (١٩٨٨) ودول أوروبا الشرقية (١٩٨٩) وروسيا (١٩٩١) وصربيا (٢٠٠٠). ومن جهة أخرى فإنه تم سحق حركات ديمقراطية قوية في بلاد أخرى قبل أن تصل إلى الحكم كما في الصين (١٩٨٩) وبورما / ميانمار (١٩٩٠) والجزائر (١٩٩٢). وفي كل دولة من هذه الدول كانت هناك حركات ديمقراطية طالبت بسقوط النظم السلطوية الحاكمة واستبدالها بحكومات ديمقراطية. فما هي أسباب نجاح الثورة الديمقراطية في بعض هذه الحالات وفشلها في البعض الآخر؟

هناك بعض المنظرين السياسيين والإستراتيجيين الذين رأوا أن دور القوات المسلحة هو العامل الرئيسي الحاسم في تقرير هل تفشل أم تنجح ثورة ديمقراطية. فإذا حمت القوات المسلحة نظام الحكم القديم، وتذرعته بقسم الولاء له فإن المعارضة الثورية تعجز عن الإطاحة بالنظام الحاكم والإمسك بالسلطة، وعندما ترفض القوات المسلحة حماية النظام القديم فإن الثوار عادة يتولون زمام السلطة. وكما فيا المحاولات في الثورات غير الديمقراطية فإن الدور الذي يلعبه العسكريون هو عامل

رئيسي في تقرير نتاج الثورة الديمقراطية. فعندما يقرر العسكريون استخدام القوة لحماية النظام القديم فإن الثوار الديمقراطيين لا يستطيعون الصمود. ذلك أن رفض القوات المسلحة استخدام القوة هو وحده الذي يسمح للثوار الديمقراطيين أن تنجح ثورتهم.

ويتساءل عدد من المحللين السياسيين: ما الذي يحدد متى تلجأ القوات المسلحة لنظام سلطوي إلى استخدام القوة لقمع حركة ديمقراطية؟ وتوصل بعض هؤلاء المحللين إلى أنه باستخدام المقارنة في الحالات السابق ذكرها، يمكن التذليل على أن قرار القوات المسلحة بعدم حماية النظام السلطوي لا يكون نتيجة لتحول ديمقراطي من جانب العسكريين ككل، وإنما ينتج - بدلاً من ذلك - عن رغبة عارمة لمنع الصراع داخل العسكريين أنفسهم. وهكذا يرى هؤلاء المحللون أنه حتى إذا مال عدد صغير من القادة العسكريين الرئيسيين إلى جانب المعارضة الديمقراطية، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تحييد القوات المسلحة ككل، حتى وإن كان معظم القادة العسكريين الآخرين يبدون الحذر أو حتى لا يثقون في جدوى التحول الديمقراطي. ولكن إذا لم يوجد مثل هؤلاء المنحازين إلى جانب المعارضة الديمقراطية من القادة الرئيسيين، وبقي العسكريون موحدين، فإنهم يستطيعون أن يسحقوا الثوار الديمقراطيين.

وهناك بعض الدارسين الذين لاحظوا أهمية الدول الرئيسي الذي تلعبه القوات المسلحة المكلفة بالدفاع عن النظام القائم في تحديد نتائج المحاولات من أجل الثورة. فلا توجد حكومة سقطت أمام المهاجمين إلا بعد أن تكون قد فقدت السيطرة على قواتها المسلحة أو فقدت القدرة على استخدامها. ولمزيد من الاطلاع على هذه الفكرة يرجى الرجوع إلى الكتاب التالي:

(The Anatomy of the Revolution by Crane Brinton)

وهناك ثلاث حالات فشلت فيها المقاومة المدنية، وهي الحركة الديمقراطية الصينية (١٩٨٩) والصراع ضد دكتاتور بنما الجنرال مانويل نوييجا (١٩٨٧ - ١٩٨٩) والمحاولة في كينيا للإطاحة بالرئيس دانييل آراب موي (١٩٨٥ - ١٩٩٢). فقد كانت المشكلات المتعلقة بالحركة الداخلية والتي تحدد مدى تأثير المقاومين تنحصر في: تفرق القيادات، عدم التفاوض بشكل كاف بين الجماعات المختلفة، وعدم وجود نظام كاف يمنع استخدام العنف. كما كانت هناك

إستراتيجيات مناهضة وضعها النظام الحاكم أهمها المحافظة بكل الوسائل على ولاء القوات المسلحة ووضع خطة للقمع الجماعي وتشردم المعارضة وتفككها. كما يؤخذ في الحسبان أيضاً العقوبات الدولية وكيف أنها يمكن أن تولد حلفاء جدد يتعاطفون مع الزعماء السلطويين، وتحويل السلطة من المقاومين الثوار إلى فاعلين دوليين.

فما الذي كان يجب على الثوار المقاومين أن يفعلوه لمواجهة هذه المشكلات؟ أولاً كان يجب أن يعملوا على بناء الوحدة فيما بينهم بشكل جاد وحاسم، والتأكيد على الأهداف المشتركة بينهم، وتنفيذ إجراءات حذرة لضمان نظام عدم استخدام العنف، وتشجيع القوات الأمنية على التمرد على قيادتها بزيادة تكاليف الولاء للنظام، واتخاذ خيارات حكيمة بالنسبة للحد من التدخل الدولي لصالح النظام القائم.